قريباً في المكتبات

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

الجامعة العربية تقدم اجتماعاً وزارياً لحسم القمة

□ بغداد / المدى

أعلنت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن تقديم اجتماع وزراء الخارجية العرب إلى الثامن من أيار المقبل بدلا من الخامس عشر من الشهر نفسه، لتحديد موعد عقد القمة العربية، وفق طلب عراقي، وبحث التحركات الشعبية المطالبة بالحرية في عدد من الدول العربية، وتعيين أمين عام جديد لجامعة الدول العربية.

وأشار بيان صادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية إلى "توافق الدول العربية على إضافة بند جديد على جدول أعمال الاجتماع الوزاري الاستثنائي، يتضمن تحديد الموقف العربي من الاحتجاجات التي تشهدها سوريا، بالإضافة إلى مناقشة ما يحصل من أعمال قمع للتظاهرات المطالبة بالحرية في الدول العربية، وتعيين أمين عام جديد للجامعة العربية خلفا لعمرو موسى".

وقال نائب أمين عام جامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي إنه "سيتم عقد الاجتماع غير العادي لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في الثامن من الشهر المقبل بدلا من منتصف الشهر".

وأضاف بن حلي، في تصريحات للصحافيين اليوم، إن "الاجتماع يهدف إلى بحث الأوضاع في سوريا واليمن وليبيا، وتحديد موعد انعقاد القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في بغداد يوم ١١ أيار المقبل، إلى جانب بحث تعيين أمين عام جديد للجامعة العربية خلفا للأمين الحالي عمرو موسى".

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2113) السنة الثامنة - الاربعاء (27) نيسان 2011

هدد الحكومة بسحب الثقة بعد مهلة الـ١٠٠ يوم

المالكي "لا يجزم" الانسحاب ويشكو نقص الدفاعات.. والصدريون: خيارنا السلاح

□ كتب المحرر السياسي

فتح رئيس الوزراء جدل الانسحاب على مصراعيه أمس، حين اعترف بنقص دفاعات العراق أمام الاعتداء الخارجي، وان التمديد للأميركيين يحتاج إلى إجماع وطني وقرار برلماني.

وقبل أن تخرج ردود فعل الفرقاء على بيانه بشأن الانسحاب نهاية العام، لوّح لهم بالمطالبة بإقالة الحكومة في حال عجزها عن تحقيق المشاريع بعد مهلة المئة يوم.

نوري المالكي كان يتحدث في مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء بشأن عدد من القضايا المهمة، وأكد وجود نقص لدى قواته لحماية البلاد من الاعتداءات الخارجية، لكنه أعرب عن اطمئنانه من عدم وجود خطر يهدد بلاده من الدول المحيطة بعد انسحاب القوات الاميركية المقرر في نهاية العام الجاري.

لكنه أكد انه "ليست هناك مخاطر من الدول المحيطة بالعراق أن تدخل في العراق بقوات".

وأضاف انه لا يوجد تهديد باختراق السيادة العراقية. وينتشر نحو ٥٠ ألف جندي اميركي في العراق حاليا. وكان عددهم قد بلغ ١٧٠ ألفاً عقب حرب إسقاط صدام في ٢٠٠٣.

ومن المفترض أن يغادر جميع الجنود الاميركيين العراق بحلول نهاية العام تنفيذا لاتفاق ثنائي موقع بين واشنطن وبغداد.

لكن التيار الصدري، وبعد ساعات من المؤتمر الصحفي للمالكي لوّح مجددا بقوة جيش المهدي وتحدث صراحة عن المقاومة العسكرية في حال مدد للأميركيين. وقال صلاح العبيدي الناطق باسم التيار إن السيد مقتدى الصدر أوضح أن رفع التجميد عن جيش المهدي سيكون نتيجة للموقف الالتفافي الذي نخشى أن يصدر من قبل الإدارة الأميركية، بشأن انسحاب قواتها من العراق"، مبينا أن "الشيء الوحيد الذي ننتظره الآن من الاتفاقية الأمنية، التي سكتنا عنها في الفترة السابقة وكنا رافضين لها، هو انسحاب القوات الأميركية من العراق".

القائمة العراقية، وعلى لسان الناطق باسمها حيدر الملا، أكدت أمس أن ٧٥ نائبا طلبوا تضييف المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة للاطلاع على مدى جاهزية القوات العراقية على مستوى التجهيز والتسليح والتدريب ومدى إمكانيتها مسك الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأمريكية من البلاد نهاية العام الحالي تطبيقا للاتفاقية، وبالتالي بعد الاستماع يمكن أن تكون هنالك بلورة لموقف القائمة العراقية.

وعلق الملا على ما ورد في تصريح المالكي بالقول إنها تدل على انه لا يملك رؤية واضحة من قضية بقاء القوات الأميركية من عدمها"، معربا عن اعتقاده بأن المالكي يفكر بدائرة صراع النفوذ الأميركي والإيراني.

وفي شأن آخر، قال رئيس الوزراء نوري المالكي إن بعض الاغتيالات التي شهدتها بغداد في الآونة الأخيرة مسيّسة، مؤكدا انه سيعمل على كشف أية جهة سياسية تقف خلفها.

□ التفاصيل ص٢

الرئيس طالباني مع مجموعة من النساء العراقيات أمس

(المدى) تطلق مشروع (السيدة عراق) بأرامل مكافحات

طالباني: الدستور لم يطبق في باب حقوق المرأة

□ بغداد / سهى الشيخلي

التقى رئيس الجمهورية جلال طلباني بمجموعة من الأرامل اللواتي لم يثنهن الرمل وفقدان المعيل عن مواصلة الحياة والكفاح من اجل ديمومتها. وذلك صباح أمس الأول الاثنين الموافق ٢٦ نيسان الجاري في القصر الرئاسي.

ورحب رئيس الجمهورية بالسيدات الأرامل حيث قال: "هذه فرصة ثمينة أن التقي بكن وأنا من أنصار المرأة، مؤكدا أن المرأة هي نصف المجتمع، ولا يتقدم أي مجتمع إلا بجهود المرأة، فدورها كبير، ولكن ما زالت المرأة لم تأخذ حقوقها الدستورية، فقد نص الدستور على أحقية المرأة إلا أن ذلك غير مطبق واعتقد أن هذه المبادرة التي قامت بها المدى ستكون فعالة في المستقبل، فقد اخترتم تسمية مشروعكم هذا بـ(السيدة عراق) وهو اسم لطيف وان كان ينطوي على احتكار العراق كله".

وأكد طالباني "أن الدستور العراقي قد حدد حقوق المرأة وقد كانت لنا مناقشة طويلة حول حقوق المرأة سواء أكانت مدنية أم دستورية. وقد أقسمت بالقرآن عند تولي الرئاسة أن أحافظ على حقوق الجميع".

وفي مستهل اللقاء تحدثت الآنسة غادة العاملي مدير عام مؤسسة المدى عن مشروع تبنته المؤسسة يحمل عنوان (السيدة عراق) وهو مشروع يضم مجموعة من السيدات اللواتي استطعن الوقوف بوجه المحن والملمات بعد فقدان الزوج، فقد قمن بجهودهن الذاتية لإعالة الأسرة ورعاية البيت.

واستمع الرئيس إلى حديث مجموعة من الأرامل شرحن خلاله معاناتهن في الحياة بعد غياب معيل الأسرة وكيف واجهن الحياة بالتحدي والصبر والجد من اجل تربية الأولاد والأخذ بيدهم لمواصلة التعليم.

وتحدثت حسنة غالي عن حياتها بعد مقتل زوجها وقالت: أنها لم تلجأ إلى الحزن والانهيار وفقدان التصرف والتدبير. مع العلم أن زوجها لم يترك لها أية ضمانات مالية أو اقتصادية وبدأت حياتها ببيع التلفزيونات في بيتها بحجة أنهم حزانى ولن يشاهدوا التلفزيون حين سألها أولادها أين الأجهزة؟، ولم تشعرهم بأنها ضعيفة ولا تملك مالا يكفيهم.

وتحدثت عميدة معهد الفنون الجميلة كريمة هاشم قائلة إن مشروع (السيدة عراق) والذي يضم مجموعة من النساء المكافحات أعدته مدير عام مؤسسة المدى الآنسة غادة العاملي.

□ التفاصيل ص٢

الافتتاحية

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية: (٦)

الاجتثاث والتبعيث..

بقلم / فخري كريم

في سياق إحكام قبضته على البلاد، شرّع رأس النظام الاستبدادي المنهار طائفة من القوانين والتعليمات لتبعيث الدولة والمجتمع وتصفية أي مظهر يتعارض مع ذلك. وإمعانا في تدابيره التبعيثية، قام بمسح دقيق للميادين والمجالات الحيوية في كل زوايا الدولة، ووضع لكل حالة في الدولة أو المجتمع، ما يناسبها من تدابير وتوجيهات واطر قيادية مناسبة، وإغراءات تحفز على التشدد في التطبيق والمبادرة، بحيث سد كل المنافذ أمام من يفكر بالإفلات منها والنيل من قيمها، حتى أصبحت ممارسة الشعائر الدينية، كالصلاة والصوم موضع مساءلة للقياديين والكوادر البعثية، ويتذكر المتابعون لتطور عملية التبعيث سيئة الصيت، مشهد صدام وهو يسأل عضواً قيادياً في اجتماع قطري عرض في التلفزيون، "هل يحتاج البعثي إلى الصلاة ليتأكد من سويّته، ألا يكفيه الإيمان بالحزب كمحك للإخلاص".!

وبفضل قوانين الإعدام والأحكام الثقيلة والتعليمات المشددة وبوسائل الإغراء والوعيد، لم يعد أمام احد أن يفلت من رجس "هوية البعث" أو المنظمات التابعة له، إذا ما أراد أن يجد له فرصة للدراسة والعمل أو التقدم فيهما، أو في أي نشاط ثقافي أو مهني أو اقتصادي أو حتى لضمان سلامته والحفاظ على سلامة عائلته من المساءلة والتعقيب.

ورغم الطابع الاضطراري لانخراط أغلبية العراقيين في تشكيلات البعث ونشاطاته، إلا أن الطابع البوليسي الفاشي للنظام اظهر ذلك كما لو انه ولاءٌ مطلق طوعي للبعث ومبادئه وقيمه، وان أي مواجهة معه يعني مواجهة مع الشعب العراقي. لكن هذا الطابع "الشكلي العام" لسيادة مظاهر "التبعيث" العلنية والنفور العام الحقيقي في الواقع عن نزعاته وممارساته وفكره الذي اختزل في تمجيد الطاغية كرسا مع مرور الزمن واستمرار سلطة البعث في المجتمع وفي الدولة، في لا وعيهما، "قيماً" وعادات وسلوكيات ومواقف، بدت كما لو أنها مستقلة عن "إيديولوجية التبعيث" التي أشاعتها السلطة وحزبها وأجهزتها القمعية ومنظماتها بترويج يومي من وسائل الإعلام والتوعية، واتخذت طابع "غسيل دماغ" جماعي.

ومثل هذه الظواهر التي تكتسب في المجتمع طابعاً "قيَميّاً" وتتحول إلى عادات وسلوكيات ومواقف وأعراف وأخلاقيات، لا تتغيّر أو تُصفى بقرارات إدارية أو أوامر حكومية أو قوانين، وإنما قد تتعمق بفعل ذلك وتدوم، إذا لم تواجه بما "يَصدمُها" من قيم معاكسة وينظف اللا وعي من ترسبات القيم السلبية بإعمال الوعي وأحكامه وتأثيراته. إن التغيّرات البنيوية التي لم يلتفت إليها القادة السياسيون الجدد كانت تكمن في جانب منها بعمق هذه الظواهر وتجلياتها، والتي لا تزال تخيم على الواقع العراقي وتشوه الكثير من معالمه وتنعكس في الشخصية العراقية ولا تثير الجدل حول أسبابها وسبل معالجتها سياسياً.

المقال كاملاً ص٣

هاشم خلفاً للعطية

مجلس نينوى يرفض قائد الشرطة الجديد

□ الموصل / نوزت شمدين

رفض مجلس محافظة نينوى في جلسة استثنائية عقدت مساء أمس الأول، قرار رئيس الحكومة العراقية ووزير الداخلية بالوكالة نوري المالكي، بتعيين اللواء الركن مهدي صبيح هاشم مديراً لشرطة نينوى، خلفاً للواء أحمد حسن العطية، الذي اعفي من منصبه دون توضيح الأسباب.

وتضمن قرار مجلس محافظة نينوى الذي صوت عليه بإجماع الحاضرين، تكليف العميد فواز عاصي مديراً لشرطة نينوى وكالة، وذلك بحسب التسلسل الإداري في المديرية.

وذكر دلدار الزيباري رئيس مجلس المحافظة وكالةً، أن كتاباً صدر من مكتب وزير الداخلية تضمن أمرا من رئيس الوزراء بتكليف اللواء الركن صبيح بمهام وواجبات مدير شرطة نينوى بسبب الحالة المرضية لمدير شرطة المحافظة، لأهمية إشغال المنصب لتدارك الوضع الأمني ومتابعته في المحافظة.

وقال الزيباري: "المجلس خاطب رئيس الوزراء بصفته رئيساً للحكومة، ووزيراً للداخلية وكالة، إعادة النظر بهذا القرار لأنه لا يملك الشرعية القانونية باتخاذه، وبينا له أن محافظة نينوى ليست في وضع استثنائي ليتطلب هكذا قرارات سريعة، كما أن هناك ضباط شرطة أكفاء في مديرية شرطة نينوى، وهم يقومون بواجباتهم منذ فترة طويلة، وأي واحد منهم يمكن أن يتولى مهام مدير الشرطة في حال غيابه ولأي سبب كان، مرضيا أو غيره، ومن المستغرب أن يتم تعيين مدير من خارج مديرية شرطة نينوى".

وأضاف دلدار: طالبنا أيضا بإعادة النظر بالقنوات التي تنقل المعلومات من محافظة نينوى إلى الحكومة المركزية، لأنها تفعل ذلك بشكل غير دقيق في الغالب".

رئيس لجنة الأمن والدفاع عبد الرحيم الشمري، قال إن المجلس استخدم الصلاحيات المخول بها قانوناً ورفض القرار، وصوت على تعيين وكيل المدير الفعلي لحين شفاء مدير الشرطة، وفي حال عدم تمكنه من مواصلة عمله.

وقال إن مدير الشرطة لم يلتحق بالدوام يوم ٢٠ الجاري لأسباب صحية، فصدر قرار رئيس الوزراء بالتحاق المدير الجديد في اليوم التالي، مشيراً إلى أن في الآمر غرابة من عدة نواح، أولها، أن التكليف جرى بعد يوم واحد فقط من مرض اللواء أحمد حسن، وكل المؤشرات تتحدث عن إمكانية التحاقه بالوظيفة قريباً.

أربعة متقاعدين يواجهون تهم قتل ١٧ عراقياً

بلاك ووتر من جديد: محكمة أميركية تفتح ملف "النسور"

□ ترجمة عبد الخالق علي

بعد أن أعادت إحدى محاكم واشنطن قضايا قتل ضد أربعة متعاقدين مع الجيش الاميركي بشأن قتل ١٧ عراقيا في أيلول ٢٠٠٧، وقف براء سعدون في المنطقة التي وقع فيها الحادث –ساحة النسور في بغداد– متوتر الأعصاب وهو يحاول أن يتذكر ذلك الحادث المروع، و تساءل "لماذا توقفت القضية و اليوم تتم إعادتها؟".

المتعاقدون الذين كانوا يعملون كحماية من شركة بلاك ووتر العالمية، متهمون بإطلاق نار عشوائي من عجلتهم، قالوا إنهم كانوا يردون على نيران فتحت عليهم من قبل مسلحين.

سعدون يعاني من إصابات نتيجة إطلاق النار والشظايا التي لا يزال معظمها في جسده. يقول "بصراحة إني اعتقد أن القضية سوف تغلق مرة أخرى".

إن قلق سعدون يتردد على لسان غيره من ضحايا الحادث الذين لم يفهموا سبب إعادة فتح التحقيق بعد إغلاقه في كانون الأول ٢٠٠٩. مشاعرهم تؤكد الإحساس المنتشر في العراق من أن الحكومتين الاميركية و العراقية نادرا ما تستجيبان لمظالم العراقيين.

يقول "كانت لنا آمال كبيرة عند بداية التحقيق وشعرنا أن القضية ستنجح، إلا أن كل شيء فشل وتخلينا عن القضية".

بينما كان سعدون يتحدث، كانت أبواق السيارات تملأ الساحة التي تحيط بها الكثير من الشوارع الرئيسية في بغداد. رجال المرور يطلقون صفاراتهم لتوجيه السائقين الذين يحاولون شق طريقهم في الشوارع المزدحمة.

قال سعدون "يمكنهم إعادة فتح القضية لكن في النهاية ستكون هناك ضغوط سياسية تؤدي إلى غلقها مرة أخرى، لقد تعلمنا الدرس".

احد المتهمين، الذين تمت أدانتهم وافق على الإدلاء بشهادته ضد الآخرين، قال إن أفراد الحماية فتحوا النار من أسلحتهم والرمانات اليدوية ولم يكن هناك تهديد ضد العجلة التي كانوا يستقلونها. لكن في ٢٠٠٩ قام احد القضاة الفيدراليين في واشنطن بصرف القضية، ذاكرا أن استخدام وزارة العدل لتصريحات أفراد الحماية مقابل الحصانة يسيء إلى حقهم في محاكمة عادلة.

صرف القضية أثار غضب العراقيين ثانية وقالوا إن الحكومة الاميركية تسمح للمتعاقدين بالعمل فوق القانون.

في زيارة إلى بغداد قال نائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن "إن صرف القضية لا يعني التخلي عنها. إن إدارة الرئيس أوباما قامت بتمييز القرار".

□ عن: نيويورك تايمز